

السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي  
للمدة (2003-2016)

م. حميد حسن خلف  
أ.م.د. سعد صالح عيسى  
جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد  
م.م. يعرب محمود إبراهيم  
الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد

## المستخلص:

تسعى السياسة النقدية إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛ لذلك يهدف البحث إلى التعرف على السياسات النقدية بعد عام 2003م في العراق وأثر أدواتها النقدية وأنواعها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي.

واستخدم البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي للاستعراض والإحاطة بجوانب كل من ميزان المدفوعات والسياسية النقدية المتبعة منذ عام 2003 واتضح من خلال الدراسة التحليلية؛ أن السياسة النقدية العراقية غير مستقلة، وأدواتها غير فعالة في مواجهة الاختلالات الجذرية في بنود ميزان المدفوعات.

وتضمن البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات النقدية - ميزان المدفوعات - أدوات غير مباشرة - الاستقرار النقدي

## **Monetary policies and the imbalance of the Iraqi balance of payments For the period (2003-2016)**

### **Abstract:**

The monetary policy seeks to maintain balance of payments balance. Therefore, the research aims to identify the monetary policies after 2003 in Iraq and the impact of their monetary instruments and types to address the imbalance in the balance of payments in Iraq.

The research used an analytical descriptive method to review and examine the aspects of the balance of payments and monetary policy adopted since 2003. Analytical study revealed that Iraqi monetary policy is not independent and its tools are ineffective in dealing with the fundamental imbalances in balance of payments items

Keywords - Monetary Policies - Balance of Payments- Indirect tools - monetary stability.

## المقدمة:

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية؛ جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على الاقتصاد الكلي، فأى اختلال في أداء النظام النقدي سوف يؤثر بشكل قاطع على أداء النظام الاقتصادي من حيث الصادرات والواردات وقطاع الخدمات والسياحة وتحويلات العاملين؛ والتي تمثل البنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

وليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، لكنها تعبر عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة؛ التي تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير انتعشت حركة

المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرض النشاط الاقتصادي إلى التراجع، وقد يصاب بالكساد.

وتهدف السياسة النقدية اختصارا بالمرجع السحري لكالدور، و المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛ وعند التركيز في المطلب الرابع، والذي يمثل الهدف من البحث نجد أن ميزان المدفوعات يعرف بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع بقية العالم في فترة محددة.

يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون وارداته أكبر من صادراته الى العالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على احتياطياتها من العملة الصعبة، ومن أرصدها الذهبية.

وتسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛ بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للاقتصاد.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان و الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية و يقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

كذلك يستطيع البنك المركزي أن يستخدم سعر الصرف عن طريق سياسة السوق المفتوحة؛ حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، و يعتبر سعر الصرف السبب الرئيسي في نمو التجارة الخارجية.

لذلك سنحاول في هذا البحث التعرف على إثر السياسات النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي منذ عام 2003 حتى عام 2016م.

## 1. مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي من اضطرابات واختلالات من بعد عام 2003م أثرت في ارتفاع استقرار الاسعار والتضخم الجامح الذي انعكس على النمو الاقتصادي للعراق؛ لذلك تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما أثر السياسات النقدية على الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي منذ عام 2003م؟

## ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيس الآتي، سؤالين فرعيين هما:

- 1- ما مفهوم السياسات النقدية؟
- 2- هل لأدوات السياسة النقدية أثر في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في العراق؟

## 2. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على السياسات النقدية بعد عام 2003م في العراق وأنواع أدواتها النقدية وأثرها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي.

## 3. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أن السياسة النقدية كانت وما تزال من الادوات الكلية المهمة بيد الحكومات في البلدان النامية والمتقدمة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، وتتضح أهمية البحث في التعرف على أثر السياسات النقدية التي اتخذتها السلطة النقدية من عام 2003 وحتى 2016 ومدى تأثير أدواتها الكمية ( غير المباشرة ) على عناصر ميزان المدفوعات.

## 4. فرضية البحث

هناك اختلاف في تأثير كل أداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على عناصر ميزان المدفوعات العراقي خلال فترة البحث.

## 5. حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية للبحث : العراق .. ميزان المدفوعات .
- 2- الحدود الزمانية للبحث : 2003 – 2016 .
- 3- استخدم هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لاستعراض والاحاطة بجوانب كل من ميزان المدفوعات والسياسية النقدية المتبعة منذ عام 2003 .

## 6. هيكلية البحث:

يقسم البحث إلى أولاً: السياسة النقدية:

### أولاً: السياسات النقدية

تعد السياسات النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وهي من أهم الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي النقدي، فتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان، في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار.

### مفهوم السياسة النقدية:

تعني السياسات النقدية بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (مفتاح، 2005: 98)

السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تتوسلها السلطات العمومية من أجل ضبط الكتلة النقدية المتداولة وتزويد الاقتصاد القومي بكمية النقود الضرورية لمواكبة نموه دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية (استقرار الأسعار والموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات)، ويظهر مدى الارتباط بين الاقتصاد والسياسة النقدية من خلال ارتباط المشكلات الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وبذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة ان تحقق نوع من الاستقرار الداخلي فالسياسة النقدية قد تستخدم احد ادواتها لامتناع فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة اوعية ادخارية مغرية، وايضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وبذلك تكون السياسة النقدية احدى ادوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها لمعالجة التضخم وحماية عملتها الوطنية من التدهور وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الانتاجية المختلفة حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي والسلعي (ساكر 2006: 116).

## 1- أدوات السياسة النقدية:

أن السياسة النقدية تنصب بشكل رئيس على إدارة النقود في الاقتصاد، وبالتحديد على التحكم في عرض النقود، حيث يستطيع البنك المركزي - وهو الجهة التنفيذية المسؤولة عن السياسة النقدية - التحكم في عرض النقود باستعمال أدوات ووسائل معينة تساعد على ذلك، ويستعمل في ذلك نوعين من الأساليب، كمية وأخرى نوعية نوضحها بالآتي:

أ- الوسائل غير المباشرة (الأساليب الكمية) :

أن الوسائل غير المباشرة تنقسم إلى:

### 1) سعر إعادة الخصم:

يعد من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي، للتأثير في السيولة والائتمان، حيث استعملت منذ 1839م، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للتحكم في الائتمان بداية من 1847م.

ويمكن توضيح سعر إعادة الخصم: على أنه ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة (الحكومة) لدى محافظ البنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال، ويراعى البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها (مكية، 2002: 353-362)

ولسياسة إعادة الخصم خصائص، منها: (فريدة، 2002: 164)

أ. تقنية من تقنيات السياسة النقدية، يهدف البنك المركزي من خلالها للتأثير مباشرة على سعر السيولة البنكية والتي تعني سهولة تحويل الأسهم إلى نقد.

ب. عملية إعادة الخصم، ليست مرتبطة بالخصم، إذ يمكن أنها تخص عمليات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة المؤسسات البنكية.

ج. هي قروض فردية يمنحها البنك المركزي للمؤسسة المعنية.

د. حتى تحصل هذه المؤسسات على قروض، يجب أن تقدم سندات للبنك المركزي تحظى بقبوله.

وهناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق، خاصة في الدول المتقدمة والعلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة علاقة موجبة طردية، بمعنى زيادة سعر الخصم تؤدي لزيادة أسعار الفائدة، والعكس صحيح، ويلاحظ هذا أن سعر البنك (الخصم) هو المتغير المستقل في هذه الحالة، حيث يقرره البنك المركزي في ضوء الظروف الاقتصادية وأهداف السياسة النقدية، وأسعار الفائدة في الأسواق هي المتغير التابع وسوف يؤدي خفض معدل الخصم إلى الآتي: (عبدالمجيد قدي، 2004: 89):

- أ. زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الاقتراضية لها.
- ب. انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
- ج. زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.
- د. زيادة كمية النقود في الاقتصاد، وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

## (2) سياسة السوق المفتوحة open market :

تتجسد في تدخل البنك المركزي في الأسواق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات (خبابة ، 2008: 32)

وسياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية، وأضيفت هذه الوسيلة لتجعل معدل إعادة الخصم أكثر فعالية سنة 1931م في بنك إنجلترا، حيث استعملت كوسيلة تدعيمية في بادئ الأمر بجعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسة للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة.

أما فيما يخص فعالية أداة السوق المفتوحة، فإنها تتميز عن سياسة إعادة الخصم الآتي:

(فهيم، 2006: 15)

- أ. البنك المركزي لديه إمكانية التحكم في تغيير المعدلات (الفائدة) عكس سياسة إعادة الخصم ذات المعدل الثابت.
- ب. البنك المركزي يبقى مسيطراً على عرض السيولة، فهو يقرر شراء السندات ويحدد مقدار التدخل.
- ج. يمكن للبنك المركزي أن يعكس آثار السوق المفتوحة عبر التدخل المضاد في السوق النقدية؟
- د. لدى البنك المركزي إمكانية في سرعة التدخل والحصول عن طريق هذه السياسة على النتائج والآثار سريعاً.

## 2- سياسة معدل الاحتياطي القانوني :

يمكن إعطاء بعض المفاهيم عن نسبة الاحتياطي القانوني كما يأتي :

نسبة الاحتياطي الإجمالي، هي النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري، من كل وديعة على شكل سيولة، ويتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أي فائدة من البنك المركزي بالطبع، وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي (عاطف، 2009، 60).

وتعد نسبة الاحتياطي الإجمالي إلزام أو إجبار البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم (شافعي، 1999، 299).

### ب) الأدوات الكيفية للسياسة النقدية (المباشرة) :

ينصب تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على توجيه استخدامات الائتمان، وليس على حجمه الكلي، الذي تركز عليه الأدوات الكمية للسياسة النقدية، ومن هنا كان محل الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي ذاته وليس الاحتياطات النقدية التي تتأسس عليها القروض، وتتمثل الأدوات الكيفية في كل من سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض وغيرها، وفي ما يلي توضيح لهذه الأدوات على حدة:

### 1- سياسة تأطير القرض (تنظيم القروض الاستهلاكية) :

تهدف هذه السياسة لتحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً بتخصيص الائتمان، استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا هذا النظام كمي بطبيعته، يهدف إلى تقييد إجمالي لحجم القروض الممنوحة، من طرف البنوك التجارية، حيث البنوك المركزية تفرض معدلاً أقصى لنمو قروض البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تجميد وإيقاف تطور النشاط المصرفي عند معدل معين. (على ، 2013: 18)

### 2- السياسة الانتقائية للقرض:

يتم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض، تبعاً لمعيارين وهما الربحية أو المردودية، ودرجة المخاطرة (ضمان ملاء العملاء ومعرفة الضمانات المتقدمة)، لكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

يستخدم البنك المركزي أدوات انتقائية، للتحكم في القروض الممنوحة، وهذا ضمن سياسة تأطير القرض.

### 3- الإقناع الأدبي :

وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية، باتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته. (الجلال، 2006: 65)

وهو إجراء نقدي يطلب بموجبه البنك المركزي من المصارف بطريقة غير مباشرة تخفيض الائتمان، بهدف تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن والاستقرار النقدي.

وبما أن البنك المركزي لا يطلب من المصارف بقرار أو كتاب رسمي تخفيض الائتمان، فإنه يلجأ لأشكال معنوية واجتماعات وغيرها بهدف التخفيض.

## ثانيا: علاقة السياسة النقدية بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن الاختلال في كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية، عندما يكون هذا الاختلال بصفة العجز المزمّن في كلا الحسابين، الأمر الذي دفع بالاقتصاديين إلى دراسة ومعرفة العوامل التي تؤثر على مكونات ميزان المدفوعات، ومن بينها تبادلية العلاقة بين أسعار الصرف والفائدة. لذلك فإن العديد من الدول يولي سعر الصرف في ضمن برامجها الإصلاحية كوسيلة للحد من العجز في ميزان المدفوعات، حيث يؤثر التغير في سعر الصرف والفائدة في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيرهما في حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي، هذا فضلا عن دور المرونة لكل من الحساب الجاري والرأسمالي والمالي، في مدى استجابته لتغيرات أسعار الصرف والفائدة.

ومن هذا فإن استخدام السياسة النقدية يكون في المحافظة على أسعار الفائدة والصرف، في حدود هامش ثابت يمكن أن يكون له آثار بالغة الخطورة، وهنا تحليل العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصرف يكون ذا أهمية كبيرة. إضافة لذلك لابد من إبراز علاقة مختلف المتغيرات الخارجية التي من شأنها التأثير على ميزان المدفوعات وفيما يلي سنحاول توضيح ذلك من خلال:

### 1- أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات:

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة التي يتعامل بها مع البنوك التجارية، ومن هذه المعاملات نذكر عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية من المصارف التجارية أو من شركات التأمين، فالسند الذي يمتلكه البنك التجاري على أحد الأشخاص لقاء قرض بفائدة معينة، يمكن أن يبيعه إلى البنك المركزي بمعدل فائدة جديد يحدده الشخص، هذه العملية هي عملية خصم السند، ويصبح البنك المركزي هو المقرض الجديد، ويحدد البنك المركزي سعرا مناسباً لخصم السندات على ضوء الحاجة للنقد، فإذا كان هناك طلب كبير على الاقتراض من البنوك التجارية، فإن البنك المركزي يرفع من سعر الخصم مما يجعل الاقتراض من البنوك التجارية عالي التكلفة ويثبط عمليات الإقراض التي تقوم بها تلك المصارف بافتراض ثبات الطلب على النقود، فإن سعر الفائدة وفقا لهذا المنظور هو دالة متناقصة لكمية النقود، إذ كلما زاد عرض النقود انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح مع افتراض حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على سبيل المثال، فإن ذلك تبعه انخفاض عرض النقود داخليا وهذا بدوره سيدفع أسعار الفائدة نحو الارتفاع، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج، لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، فضلا عن أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيجذب الأموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة، باعتبار أن المردود المحلي

أصبح مرتفعاً، وهذا التأثير لسعر الفائدة ممكن أن يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية. (الاشقر: 2007، 236)

يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم بتحقيق التوازن على سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة الوطنية، فارتفاع سعر الصرف يسمح بدخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل في ميزان المدفوعات والناجم عن المعاملات الجارية، وهذا ما يؤدي إلى توازن سوق الصرف. (أحمد، محمد 2000، 163)

أما ميزان المعاملات الرأسمالية الذي يعبر عن التدفقات المالية من وإلى الدولة، ويمول العجز في ميزان المعاملات الجارية، حيث تتراكم لدى البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية أجنبية واحتياطات الصرف الأجنبي، وفقاً لقاعدة القيد المزدوج لميزان المدفوعات لتحقيق المعادلة التالية: (عباس، 2007: 77).

$$AC = AK + DAR \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

AC: الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الجارية.

AK: الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الرأسمالية.

DAR: التغيير في الاحتياطات الرسمية.

ومن هنا فإن تأثير أسعار الفائدة الحقيقية على ميزان المدفوعات، يكون جلياً من خلال ميزان المعاملات الرأسمالية AK، والتغير الذي يحدث في الاحتياطات الرسمية DAR، يكون نتيجة عوامل داخلية وخارجية والعوامل الداخلية تتمثل في ارتفاع فروق أسعار الفائدة المطبقة على العملة المحلية مع ثبات سعر الصرف عملة هذه الدولة أمام العملات الأخرى، فتستفيد بذلك الأموال المتدفقة من فروق أسعار الفائدة.

أما العوامل الخارجية والمتعلقة بالاقتصاد الذي يتدفق منه رأس المال مثل الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة في الولايات الأمريكية، وكذا الكساد الذي تزامن مع خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية وتدفقها في دول أمريكا اللاتينية، إلا أن تدفق مثل هذه الأموال إلى الدولة له انعكاساته تتمثل في النقاط التالية: (Bernard Bernier, 1995, p 434.)

أ. يؤدي زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة إلى ارتفاع قيمتها ويحسن سعر الصرف الخاص بها مقابل العملات الأخرى، ولا شك أن تحسن سعر الصرف في هذا يعتبر من العوامل الصحية لأي اقتصاد إلا أنه من الممكن أن يؤدي لارتفاع صادرات الدولة نسبياً عن السوق العالمي، مما يؤدي

- انكماشها إلى تراكم العجز في ميزانها التجاري ما يعني أن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية تضعف، أو ما يعرف نقص الجدارة الائتمانية.
- ب. الأموال المتدفقة تؤدي إلى زيادة السيولة المحلية، إلا أن تدخل البنك المركزي بأحد أدواته التي تقوم بتعقيم تلك الأموال، هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز المالي إذ أنه سوف يتضمن ارتفاع معدل الدين العام الداخلي.
- ج. من الممكن أن تؤدي هذه الأموال قصيرة الأجل المتدفقة إلى تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل، إلا أنه أي إجراء يخل بالثقة في سياسة حكومة الدولة المتلكية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى هروب تلك الأموال المضاربة ومن ورائها الأموال المستثمرة.
- د. يؤدي استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة واستمرار تحقيقها لفائض في ميزان معاملاتها الرأسمالية إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتتراكم معه الاحتياطات الرسمية لديها وهذه الاحتياطات لها دور هام في أنها تعمل كصمام أمان لمواجهة العجز الخارجي إذا ما توقفت تلك التدفقات الرأسمالية.
- وهذا يفسر بأن السلطات النقدية تسمح بالتأثير على سعر الفائدة لتدعيم عملياتها على معدل نمو الكتلة النقدية، وأن استقرار سعر الصرف يكون من طرف البنك المركزي وذلك بالتأثير على سعر الفائدة لتغيير حركة رؤوس الأموال.

## 2. أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

تتم تسوية المعاملات التجارية الدولية التي تحدث بين مختلف دول العالم سواء كانوا أفراد أو شركات أو بنوك بالعملة الأجنبية، ولهذا يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات للدولة.

## 3. مفهوم وأهمية تخفيض قيمة العملة:

أن سياسة تخفيض العملة عملية درجت عليها السياسات الاقتصادية لمعظم الدول-إن لم تكن كلها- منذ عرف النظام النقدي فيها... و إذا رجعنا إلى الأسباب والدوافع التي تدفع إلى اتخاذ إجراء تخفيض القيمة الاسمية للعملة نجدها في الغالب الأعم دوافع إصلاحية، طالما حققت نتائج جلية في التنمية الاقتصادية والازدهار التجاري خارج البلاد وداخلها.

ويقصد بتخفيض قيمة العملة، هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملة الأجنبية، بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، أي أن سعر صرفها يكون أقل من ذي قبل، وعادة ما يكون الهدف الأساسي وراء تخفيض العملة هو زيادة الصادرات وذلك لانخفاض سعر السلعة أو الخدمة

ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات (www.alhewar.org. 21/4/2014)

أما الأسباب التي تدعو البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته المحلية هي: (صبيحي 2011: 91)  
أ. معالجة العجز في ميزان المدفوعات: لأن وجود هذا العجز يعني بأن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي هي أكبر من حقوقه عليه، وسرعان ما ينعكس هذا العجز على هيئة عجز في ميزان الحساب الجاري للميزان، ولذلك يقوم البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته (تخفيض أسعار صادراته).

ب. ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الفرنك... الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

ج. تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية: سعر الصرف يجد العلاقة الواقعية بين أسعار العملات المختلفة، فمثلاً إذا كان المارك الألماني = الفرنك الفرنسي فهذا المواطن الألماني يشتري سلع وخدمات من فرنسا مساوية لتلك التي يحصل عليها في ألمانيا كماً ونوعاً، ولكن عادة ما تتحدد القوة الشرائية للعملة تبعاً لمستوى وتطور الأسعار المحلية، وبالتالي فإن التغير في الأسعار سينسحب على قيمة العملة داخلياً وخارجياً.

د. تحسين حساب الميزان وإزالة الخلل فيه وهو السبب الرئيس وراء إتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت منخفضة الثمن بسبب عملتها المنخفضة، فترتفع الصادرات وتقل الواردات.

هـ. الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع قدومها من الخارج.

و. زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

ز. معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض التوسع في الصناعات التصديرية.

ح. إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية، وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأنه سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية،

لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

#### 4. أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة:

تعد بمثابة إحدى الوسائل المتاحة للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من أجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات، وذلك من أجل تقليل فجوة النقد الأجنبي ومن ثم علاج الاختلال في موازين المدفوعات دونما حاجة إلى إتباع سياسة انكماشية في الدخل وتخفيض مستوى الدخل القومي الحقيقي أو المستوى العام للأسعار فيها.

وهكذا فإن مستوى الأسعار في الدولة التي تقوم بإجراء التخفيض لسعر صرف عملتها يظل على ما هو عليه، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأخرى ولكن نظرا لأن المقيمين في هذه الدول الأخرى سيتمكنون من الحصول على مقدار معين من عملة الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها مقابل كمية أقل من عملاتهم فإنه سوف يترتب على ذلك أن تخفيض أسعار السلع والخدمات في الدولة المخفضة بالنسبة لهم مما يؤدي إلى زيادة صادراتها إليهم، كذلك فإن المقيمين في الدولة المخفضة سيضطرون إلى دفع مقدار أكبر من عملتهم في سبيل الحصول على مقدار معين من عملات الدول الأخرى، فإنه سيترتب على ذلك الوضع أن تصبح أسعار منتجات الدول الأجنبية أكثر ارتفاعا بالنسبة لهم مما يؤدي إلى نقص وارداتهم منها، ومع الزيادة في صادرات الدولة التي قامت بإجراء التخفيض في سعر صرف عملتها، ونقصان وارداتها سوف تضيق فجوة النقد الأجنبي ويتحسن الميزان التجاري في هذه الحالة ومن ثم فإن العجز أو الخلل الذي يعاني منه ميزان مدفوعاتها سوف يتبدد أو يتلاشى ويعود التوازن إليه مرة أخرى، وهذه هي الفكرة الأساسية ببساطة وراء تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات (هذلول، 2006: 57)

#### 5. أثر سياسة التخفيض على الميزان التجاري:

أن هدف سياسة تخفيض قيمة العملة هو علاج العجز على مستوى الميزان التجاري من خلال تحقيق آثار لتغير سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ما يؤدي لتغير هيكل الأسعار المحلية للدولة التي قامت بخفض عملتها، حيث أن تأثير التغيرات السعرية يكون تأثير مباشر على حركة الصادرات والواردات.

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف العملة الوطنية إلى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الأجنبية، ومنه إلى نقص الطلب على النقد الأجنبي بشرط أن تكون مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة مساوية أو أكبر من الصفر (يتوقف مقدار هذا النقص على درجة مرونة الطلب على الواردات فكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة

الأجنبية كبيراً والعكس صحيح). فتخفيض سعر الصرف من شأنه أن يجعل السلع المستوردة بالنسبة للمقيمين في الدولة المنخفضة أعلى بلا شك عما سبق إلا أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات لن يؤدي إلى نقص قيمتها الكلية مقومة في شكل النقد الوطني إلا إذا كان الطلب على الواردات مرناً، وفي هذه الحالة ستتناقص الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات مما يعني نقصاً في القيمة الكلية للواردات عما سبق.

وفي حالة ما إذا كان الطلب على الواردات غير مرّن فسيؤدي الارتفاع في أسعارها كنتيجة لتخفيض قيمة العملة إلى زيادة في قيمتها الكلية بالنقد الوطني للدولة المخفضة، وهو ما لا يؤثر على مركز ميزان مدفوعاتها. وهنا نلاحظ أن أسعار الواردات مقومة بالنقد الأجنبي لم تتغير ولهذا فإن أي نقص في الكمية المطلوبة منها سيؤدي لانخفاض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي من مركز مدفوعاتها عن طريق تقليص الفجوة بين حصيلّة الصادرات القليلة والمدفوعات على الواردات الكبيرة (فرنسيس 1991: 123)

أن أثر التخفيض على الصادرات، سواء بالزيادة أو النقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على الصادرات لذلك البلد، فيمكن أن تكون المرونة أقل من الواحد أو أكبر من الواحد أو مساوية له. ان تخفيض قيمة العملة الوطنية لدولة ما يؤدي إلى انخفاض أسعار صادراتها بدلالة أو مقابل وحدات العملات الأجنبية، وبالتالي يزداد الطلب العالمي على هذه الصادرات ثم زيادة حجم ما يؤوّل للدولة من نقد أجنبي فيخفف العجز في ميزان المدفوعات. غير أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية للدولة، حيث كلما كانت هذه المرونة بشكل كاف كان ذلك لصالح الدولة المخفضة لقيمة عملتها مما يزيد من حصيلّة الصادرات بالنقد الأجنبي، إضافة إلى أن العرض المحلي للسلع المصدرة يكون مرناً وبافتراض ثبات أسعار السلع المحلية عندئذ يكون هناك إمكانية لزيادة الصادرات بشكل مناسب مع الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة. وطالما كان العرض المحلي غير مرّن بالنسبة للسلع المصدرة فليس هناك إمكانية لزيادة قيمة الصادرات حتى ولو كانت الأسعار ثابتة ومن هنا نستنتج علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري طبقاً للمنظرين سعر الصرف ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية. فعندما يستورد بلد ما منتج معين، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

أما في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل قيمتها إلى

الانخفاض بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملات الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملية الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة.

#### 6. أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه العلاقة أو النسبة بين أسعار صادرات الدولة وأسعار وارداتها، ويبدل تطور معدل التبادل الدولي على تطور أسعار الصادرات بالنسبة إلى أسعار الواردات ما بين فترتين معينتين وذلك في شكل نسبة مئوية معينة، ومن الممكن التعبير عنه وفقاً للعلاقة التالية (Machlup, 1980: 85. Fritz):

تطور معدل التبادل = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات) × 100

$$N = \frac{Px}{pm} \% \quad \text{ونعبر عنه بالصيغة الجبرية التالية:}$$

تخفيض سعر الصرف يؤدي في الغالب إلى تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض، حيث أن تخفيض سعر الصرف (قيمة العملة) يؤدي إلى انخفاض أسعار صادرات الدولة مقومة بالعملية الأجنبية بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في أسعار الواردات مقومة بالعملية الأجنبية، لذا فهو يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي في الدولة المخفضة (صادرات الدولة تكون أكثر تخصصاً أو أقل تنوعاً من وارداتها مما يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية وتأثراً للتخفيض من أسعار الواردات). ويؤدي تدهور معدل التبادل الدولي على هذا النحو إلى انخفاض في الدخل الحقيقي والاستيعاب وذلك لأن الحصول على وحدة واحدة من الواردات أصبح يتطلب عدداً أكبر من وحدات الصادرات.

وتقسم آثار معدل التبادل الدولي التي يحدثها التخفيض على الميزان التجاري إلى أثرين: أثر أولي عن طريق تغيرات الأسعار وأثر ثانوي عن طريق تغير محفوز بالدخل في الاستيعاب. (Anthony, 2013, 196)

بالنسبة للأثر الأول، النتيجة الطبيعية لتخفيض سعر الصرف هو تدهور هائل في معدل التبادل الدولي للدولة المخفضة إلى حد يسبب أيضاً تدهور مبدئي في رصيد الميزان التجاري للدولة المخفضة بقدر مساو لانخفاض في الدخل الحقيقي المصحوب بتدهور شروط التبادل الدولي، وهكذا فالأثر الأول لشروط التجارة يتمثل في انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري بنفس النسبة.

بالنسبة للأثر الفرعي أو الثانوي للتخفيض في سعر الصرف من خلال معدل التبادل الدولي على الميزان التجاري- التغييرات في الاستيعاب المحفزة بالدخل فسوف تعتمد على الميل الحدي لاستيعاب الدخل، وهذه التغييرات في الاستيعاب المحفزة بالدخل قد تؤدي إما إلى تقوية أو إضعاف الأثر الأول لمعدل التبادل الدولي على الميزان التجاري أو ربما تحويله في الاتجاه العكسي.

وتفسير ذلك هو أن الانخفاض في الدخل الحقيقي الذي ينتج من تدهور معدل التبادل الدولي سيحدث من الناحية الأخرى انخفاضاً في الاستيعاب وبالتالي تحسناً بقدر متساوي في رصيد الميزان التجاري. وهكذا فالأثر الثانوي لمعدل التبادل يتمثل في انخفاض الاستيعاب وبالتالي تحسن في رصد الميزان التجاري بنفس النسبة. ويتوقف حجم هذا الأثر الثانوي لمعدل التبادل الدولي على الميزان التجاري (التغيير في الاستيعاب المحفوز بالدخل) على قيمة الميل الحدي للاستيعاب .

#### 7. علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات:

يمثل الطلب على العملة الأجنبية عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحر إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغييرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها. ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. (يتوقف تأثير انخفاض العملة على مرونة الطلب والعرض للصادرات والواردات). والعكس صحيح في حالة الفائض (Udegbum, R. I. 2003:69)

#### ثالثاً- تحليل ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة من 2003-2016

يؤدي التغير في معدل النمو النقدي حتماً إلى التغير في كل من مستوى الأسعار و الناتج، و هو ما يؤثر على سير النشاط الاقتصادي، حيث تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، و يشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصراً مهماً في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي، و يتميز المنهج النقدي بأنه يحل محل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، و فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي فقد عانى من اختلال التوازن الخارج الناتج عنه اختلال مكونات ميزان المدفوعات و تحديداً الميزان التجاري.

### جدول (1)

واقع واتجاه العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات العراقي للمدة (2016-2003).

القيمة بالمليون ( \$ )

| السنة | الصادرات | الواردات | صافي الميزان التجاري | صافي الخدمات | صافي الدخل | صافي التحويلات | الحساب الجاري | صافي الاستثمار المباشر | حساب الرأسمالي والمالي |
|-------|----------|----------|----------------------|--------------|------------|----------------|---------------|------------------------|------------------------|
| 2003  | 9,711.1  | 9,933.5  | 222.4-               | 1,339.4-     | 361.7-     | 989.0          | 934.5-        | 100.0                  | 5.9                    |
| 2004  | 17,810.0 | 21,302.3 | 3,492.3-             | 822.3-       | 50.8       | 1,859.2        | 2,404.6-      | 300.0                  | 4,839.0                |
| 2005  | 23,697.4 | 20,002.2 | 3,695.2              | 5,739.3-     | 502.3      | 3,235.9        | 1,694.1       | 515.3                  | 2,283.3-               |
| 2006  | 30,529.4 | 18,707.5 | 11,821.9             | 5,163.5-     | 895.8      | 458.6-         | 7,095.6       | 78.0                   | 11,102.5-              |
| 2007  | 39,587.0 | 16,622.5 | 22,964.5             | 4,004.3-     | 1,483.0    | 380.5-         | 20,062.7      | 963.9                  | 15,941.3-              |
| 2008  | 63,726.0 | 29,761.4 | 33,964.6             | 6,073.4-     | 3,485.8    | 2,936.1-       | 28,440.9      | 1,822.1                | 19,978.3-              |
| 2009  | 39,430.4 | 35,284.8 | 4,145.6              | 6,384.8-     | 3,095.1    | 1,998.4-       | 1,142.5-      | 1,526.4                | 7,251.5                |
| 2010  | 51,763.6 | 37,328.0 | 14,435.6             | 7,044.1-     | 1,593.2    | 2,507.3-       | 6,477.4       | 1,271.3                | 1,468.5                |
| 2011  | 79,680.5 | 40,632.5 | 39,048.0             | 8,296.0-     | 237.4-     | 4,385.8-       | 26,128.8      | 1,516.3                | 22,804.3-              |
| 2012  | 94,208.6 | 50,155.0 | 44,053.6             | 10,458.8-    | 1,059.2    | 5,112.0-       | 29,542.0      | 2,910.9                | 25,424.1-              |
| 2013  | 89,767.9 | 50,446.9 | 39,321.0             | 11,360.2-    | 505.2-     | 4,865.3-       | 22,590.3      | 4,904.1-               | 5,483.3-               |
| 2014  | 83,980.9 | 45,200.1 | 38,780.8             | 10,659.3-    | 530.8-     | 3,162.8-       | 24,427.9      | 4,540.3-               | 15,472.2-              |
| 2015  | 51,327.7 | 40,808.5 | 10,519.2             | 11,459.2-    | 1,516.5-   | 543.4          | 1,913.1-      | 7,721.9                | 16,364.9-              |
| 2016  | 40,759.1 | 29,137.8 | 11,621.3             | 7,593.8-     | 1,478.3-   | 1,005.5        | 3,554.7       | 6,215.5                | 2,775.7-               |

المصدر: من تصميم الباحث اعتمادا على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة 2003-2016.

من الجدول (1)؛ نلاحظ أن العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات مرت بتقلبات شديدة؛ كمحصلة لمزيج من التطورات السلبية والإيجابية لمدة البحث (2003-2016).  
ويأتي على رأس هذه التطورات اعتماد الاقتصاد العراقي على منتج واحد ريعي ( تصدير البترول وخاماته)؛ مما عرض الاقتصاد العراقي للتقلبات العالمية، كذلك محددات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004؛ ومتطلباته المرحلية.

وعند تحليل عناصر ميزان المدفوعات بشئ من التفصيل، نجد أن:

#### 1- تقلبات الميزان التجاري لمدة البحث (2003-2016)

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضع ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم من منظومة العمل في البلاد و بالتالي انخفاض في مستويات النمو لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج؛ عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار سعر عملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تعقد السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

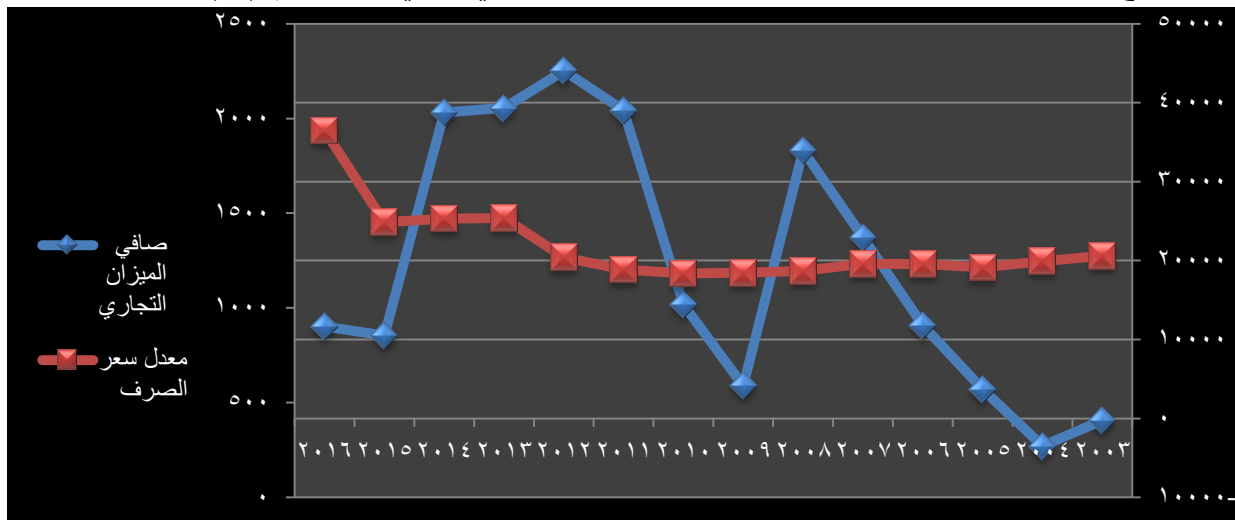
وبالنظر إلى الميزان التجاري العراقي خلال مدة البحث؛ نجد الآتي :-

أ- يعتمد عنصر الصادرات بشكل أساسي طوال مدة البحث على الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (إحادي الجانب) ، وبشكل خاص من خلال الإنتاج النفطي والإيرادات النفطية والتي تغطي إيراداته أكثر 90% من نفقات الخزينة ؛ في حين تمثل الصادرات الغير نفطية في بداية فترة البحث وبالأخص عام 2003 كانت 1288.8 مليون دولار بنسبة 13.3% من إجمالي الصادرات، ثم انخفضت بعد ذلك لتتراوح النسبة بين 0.2% - 0.8% خلال السنوات التي تلت عام 2003؛ وهذا يدل على مدى تأثير قطاع الصناعة والبحث العلمي بشكل خاص، وقطاع التصدير بشكل عام بالحروب والعقوبات التي وقعت فيها وعليها دولة العراق.

ب- وإذا كان جانب الصادرات محدد في جانب واحد (النفط الخام)؛ إلا أن جانب الإستيراد فهو متنوع بدرجة كبيرة من استيرادات حكومية المتمثلة في استيرادات إستهلاكية، واستيرادات رأسمالية، واستيرادات المنتجات النفطية، بجانب استيرادات القطاع الخاص أيضاً.

ج- يفترض أن التغير في أدوات السياسة النقدية سوف يؤثر بشكل كبير على حركة الصادرات والواردات ؛ المتمثلة في حساب الميزان التجاري، فهناك علاقة عكسية بين انخفاض سعر الصرف وارتفاع الصادرات، وانخفاض الواردات، وتحقيق فائض في الميزان التجاري كما أشرنا سابقاً.

إلا أن واقع البحث يختلف عن ذلك، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي، شكل رقم ( 1).



شكل ( 1 ) علاقة تغيرات أسعار الصرف بصافي حساب الميزان التجاري خلال المدة 2016-2003

( Million US \$)

المصدر: من تصميم الباحث اعتماداً على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة 2016-2003.

من الشكل (1) نلاحظ أن الميزان التجاري لدولة العراق؛ قد مر بتقلبات شديدة خلال مدة البحث بلغت أواخرها سنة 2004 عندما وصل عجز الميزان التجاري إلى 3492.3 مليون دولار، وكان معدل سعر الصرف 1453 دينار عراقي لكل دولار أمريكي، وعندما ارتفع معدل سعر الصرف إلى 1475 دينار لكل

دولار أمريكي عام 2006؛ تحول الميزان التجاري إلى فائض قدره (118219) مليون دولار، ثم جاء الانخفاض الثاني عام 2009؛ عندما انخفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ووصل إلى 1182 دينار لكل دولار أمريكي، كان الميزان التجاري قد حقق فائض ضعيف جداً مقارنة بالعام السابق (2008) بنسبة تغير مقدارها (-87.8%) ليتضح تأثر الميزان التجاري بالأزمة المالية العالمية. وفي عام 2012 عندما ارتفع سعر الصرف إلى 1233 دينار لكل دولار أمريكي؛ نجد ارتفاع فائض الميزان التجاري ليصبح 44053.6 مليون دولار أمريكي.

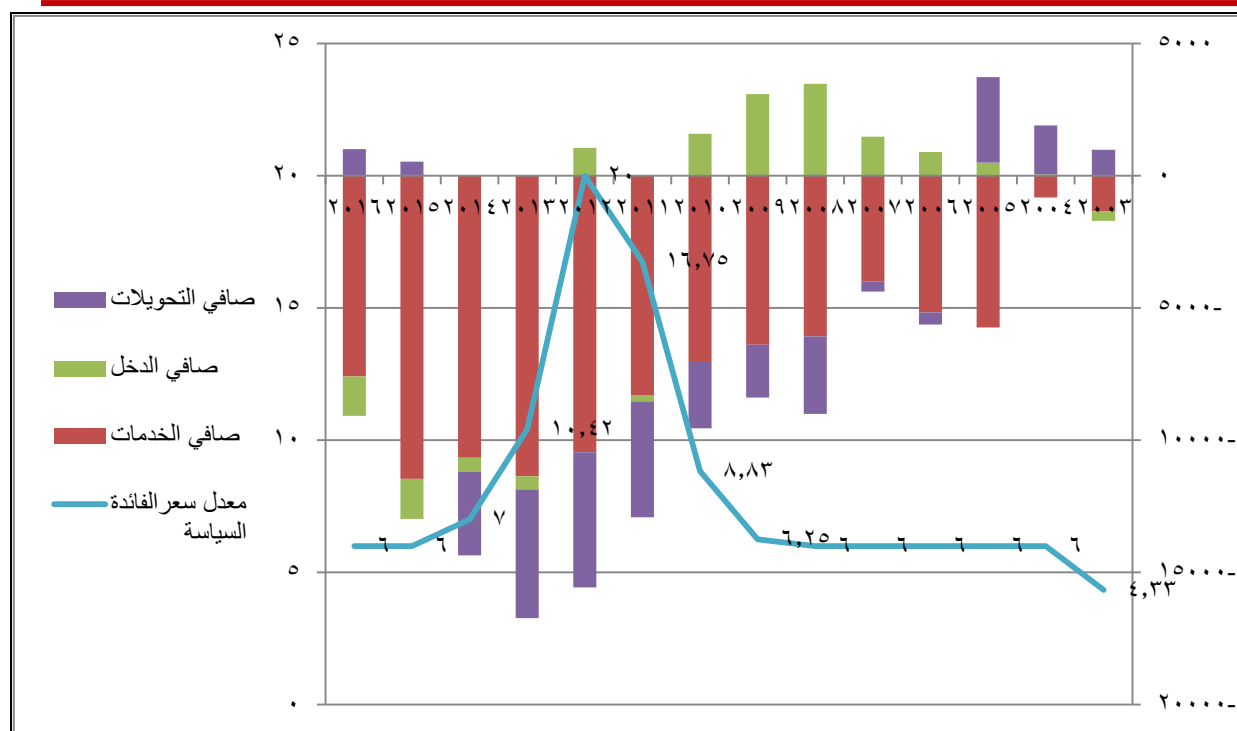
وفي عام 2015 قد وصل صافي الميزان التجاري إلى التغير الثالث في الدراسة عندما إنهار الفائض في الميزان التجاري وانخفض بنسبة (-73%)؛ في حين ارتفع سعر الصرف لنفس العام بنسبة (0.3%). ومن التحليل السابق نستنتج أن تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) متمثلة في سياسة السوق المفتوحة ليس لها تأثير قوى على ميزان المدفوعات متمثلاً بأهم مكونات (الميزان التجاري)؛ طوال مدة البحث.

## 2- حساب المعاملات الجارية

يتكون حساب المعاملات الجارية من أربع حسابات رئيسة (الميزان التجاري، صافي حساب الخدمات، حساب الدخل الأولي، حساب الدخل الثانوي).

وتتأثر الثلاث الحسابات الأخيرة بأدوات السياسة النقدية الكمية المتمثلة في سعر السياسة Rute policy؛ فهناك علاقة طردية بين هذه الحسابات وبين سعر الفائدة المحدد عن طريق البنك المركزي؛ فإذا كانت سعر الفائدة مرتفع أدى ذلك إلى زيادة المتحصلات من الخدمات، والدخل، والتحويلات الخاصة بالعاملين والعكس صحيح.

وعند تحليل الوضع المدة 2003-2016، طبقاً لبيانات الشكل البياني الآتي:



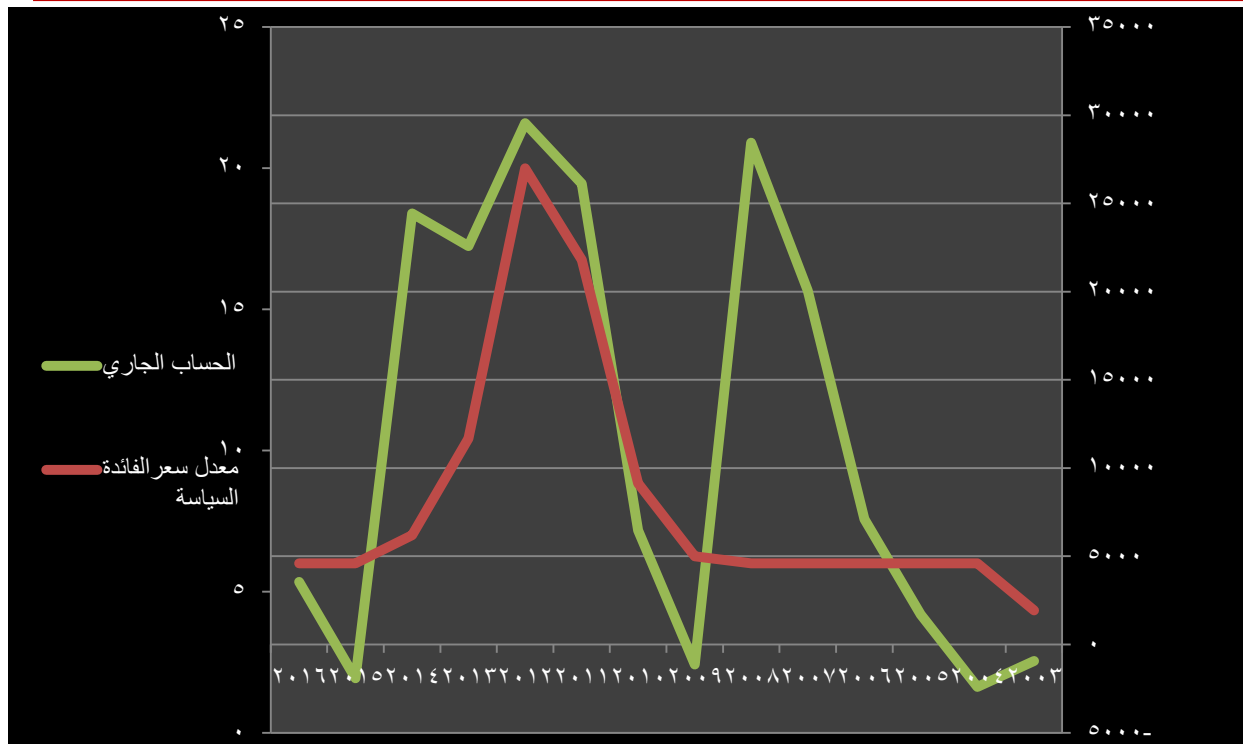
شكل (2) أثر سعر الفائدة على الحسابات الفرعية للميزان الجاري بخلاف الميزان التجاري للمدة 2016-2003 ( Million US \$)

المصدر: من تصميم الباحث اعتماداً على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة 2016-2003. ومن الشكل السابق نلاحظ أن؛ عندما كان سعر السياسة 6% في عام 2004، كان صافي الخدمات قد حقق عجز مقداره 822.3 مليون دولار، وليحقق صافي الدخل الاولي 50.8 مليون دولار، وحساب الدخل الثانوي 1859.2 مليون دولار.

وعندما وصل سعر السياسة إلى الذروة خلال مدة البحث؛ وذلك في عام 2007 حيث بلغ 20%، حقق صافي الخدمات عجز مقداره 4004.3 مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها 22%، وليحقق صافي الدخل الأولي فائض قدره 3485.8 مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرها 65.5%، وليحقق حساب الدخل الثانوي عجز قدره 2936.1 دولار، وبنسبة انخفاض قدرها 17%.

وفي عام 2016 هوت أسعار السياسة لتبلغ 4.33%؛ لينخفض عجز حساب صافي الخدمات ليبلغ 1478.3 مليون دولار بنسبة قدرها 33.7%، وانخفض عجز حساب صافي الدخل ليصبح 1005.5 مليون دولار بنسبة ارتفاع 85%.

ويمكن توضيح أثر سعر السياسة على الميزان الجاري من خلال الشكل البياني رقم (3).



شكل (3) أثر سعر السياسة على صافي الحساب الجاري في العراق للمدة 2003-2016.

(مليون دولار \$)

المصدر: من تصميم الباحث اعتماداً على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة 2003-2016.

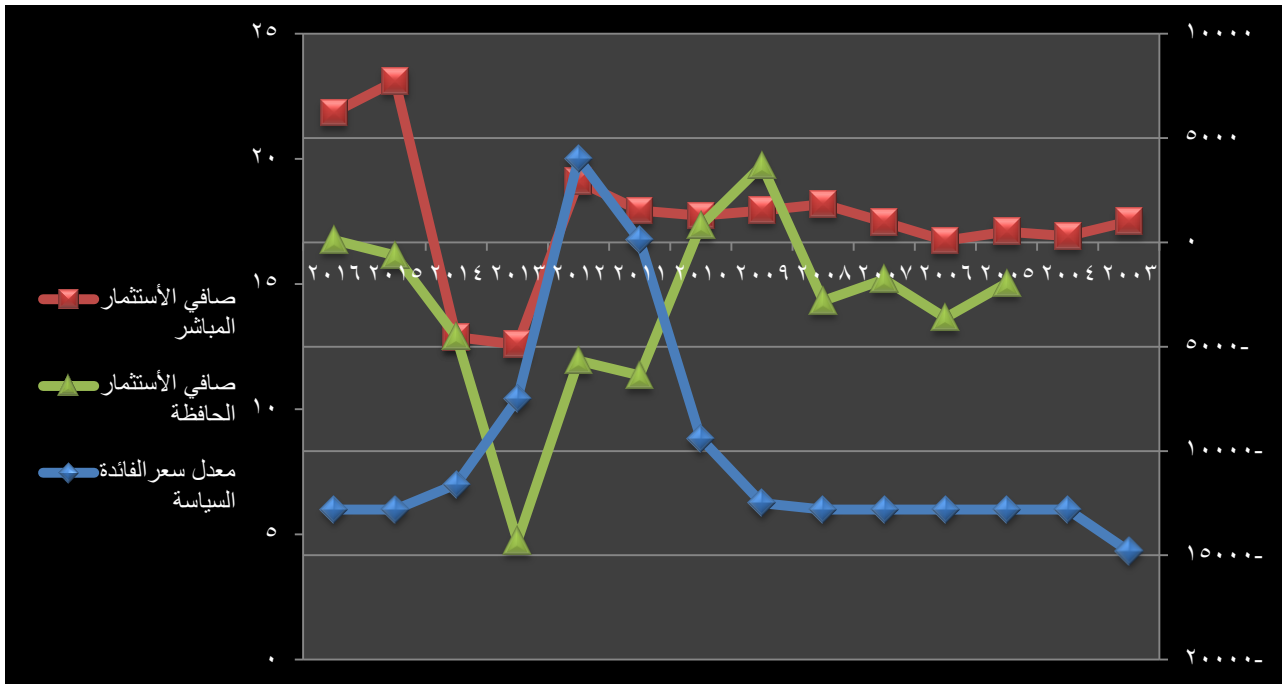
من الشكل (3)، يتضح عندما كان معدل سعر السياسة 7% عام 2005؛ كان هناك عجز للميزان الجاري مقداره 491.4 مليون دولار، وعندما ارتفع سعر السياسة إلى 10.42% عام 2006 زاد العجز ليبلغ 3605.68 مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرها 633.7%، وعندما وصل سعر السياسة إلى الذروة في عام 2007 ليصل إلى 20%، وصل عجز الميزان الجاري إلى 2357.8 بنسبة انخفاض قدرها 34.6%، وعندما إنخفض سعر السياسة إلى 16.75% في عام 2008؛ زاد عجز الحساب الجاري ليصبح 6894.75 مليون دولار بنسبة تغير قدرها 196.2%، وعندما زاد الانخفاض لسعر السياسة ليصل إلى 4.33% في عام 2016 وصل عجز الميزان الجاري إلى 4567.97 مليون دولار.

ليتضح من ذلك؛ أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على الميزان الجاري بخلاف أثر السياسة النقدية المتمثلة في سعر السياسة.

### 3- حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

وعند التحدث عن حساب المعاملات الرأسمالية والمالية؛ ومدى تأثيره بالسياسات النقدية، نجد أن هذا الحساب يحتوي على أهم حسابين يتأثران بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة المتمثلة في سعر السياسة؛ هما حساب الاستثمار المباشر وحساب الاستثمار غير المباشر.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار و الاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، و تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة.، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني رقم (4).



شكل (4) أثر سعر السياسة على الاستثمار بشقيه المباشر وغير المباشر في العراق للمدة 2016-2003.

(مليون دولار \$)

المصدر: من تصميم الباحث إعتدالاً على نشرات البنك المركزي العراقي المختلفة لسنوات 2016-2003.

ومن الشكل البياني رقم (4) نلاحظ أن عدم تأثر صافي الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة بتغيرات سعر السياسة إلا في حدود ضيقة جداً.

فعندما كانت سعر الفائدة في حدود 7%، وذلك في عام 2005، كان صافي الاستثمار المباشر 515.3 مليون دولار، وكان صافي الاستثمار في الحافظة محققاً عجز قدره (-1968) مليون دولار. وعندما ارتفعت الفائدة إلى 10.42% في العام الذي يليه (2006)؛ أنخفض صافي الاستثمار المباشر إلى 78 مليون دولار، وأرتفع العجز في صافي الاستثمار الحافظة إلى (-3616.7) مليون دولار.

وعند بلوغ سعر السياسة أقصى ارتفاع له عام 2007 عندما بلغ 20%، حقق صافي الاستثمار المباشر فائض قدره 963.9 مليون دولار بنسبة تغير قدرها 113.8%، في حين حقق صافي استثمار الحافظة عجزاً قدره (-1774.5) مليون دولار؛ بنسبة تغير قدرها -50.9%.

وعندما انخفض سعر السياسة وأصبح 16.75% في عام 2008 ارتفع فائض صافي الاستثمار المباشر إلى 1526.4 مليون دولار، وارتفع العجز في صافي استثمار الحافظة إلى (-2805.5) مليون دولار.

وفي عام 2012؛ عندما انخفضت أسعار السياسة أكثر لتصل إلى 6%، حقق فائض الاستثمار المباشر فائض قدره 2910.9 مليون دولار، وليحقق صافي استثمار الحافظة عجزاً قدره (-5679.3) مليون دولار، وفي العام التالي مباشرة عند نفس المعدل حقق صافي استثمار المباشر عجزاً قدره (-4904.1) مليون دولار ونسبة تغير قدرها (-268.5%)، وليحقق صافي استثمار الحافظة أعلى فائض له خلال مدة البحث ليحقق 14317.9 مليون دولار؛ بنسبة تغير قدرها (+352%). !!!  
وفي ضوء التحليل البياني السابق خلال مدة البحث؛ توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات تبعتها بمجموعة من التوصيات.

#### الاستنتاجات:-

1. تقع على عاتق السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي؛ والتي تعتبر احد الأركان الرئيسية للسياسة الاقتصادية مهمة إصدار العملة الوطنية وتنظيم عرضها، وذلك من خلال ادواتها العملية في إشارة إلى سعر الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي، وتوجيهها بما يحقق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي الذي يمثل المرآة العاكسة لازدهار الحياة الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية، فضلاً على أهمية ذلك الاستقرار في تقوية مناخ الاستثمار والتنمية المستدامة.
2. تسعى السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي الى استقرار السياسة النقدية عبر استقرار سعر الصرف، وبوابتها المزادات اليومية؛ وهذا لا يأتي إلا من خلال تنوع إيرادات النقد الاجنبي، وبالتالي تنوع البنية الإنتاجية في العراق.
3. اتضح من خلال الدراسة التحليلية؛ أن السياسة النقدية في العراق غير مستقلة، وأدواتها غير فعالة في مواجهة الإختلالات الجذرية في بنود ميزان المدفوعات.
4. سعر السياسة وسعر الصرف لهما دور فعال في تحقيق التوازن، إلا أن واقع تحليل بنود ميزان المدفوعات العراقي أثبت عدم فعاليتهم، فعلى سبيل المثال يؤدي إرتفاع سعر السياسة داخلياً إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في حساب الرأسمالي والمالي؛ فعندما ارتفعت سعر الفائدة ووصلت إلى 10.4% وصل صافي الاستثمار المباشر إلى 78 مليون دولار في عام 2006، وعندما ارتفعت أسعار الفائدة إلى 20% في العام التالي مباشرة؛ ارتفع صافي الاستثمار المباشر إلى 963.9 مليون دولار، وحتى ذلك يعتبر هذا منطقياً، إلا الذي يعتبر غير منطقياً ما حدث في العام التالي؛ انخفض سعر الفائدة ووصل إلى 16.8%، وارتفع صافي الاستثمار إلى

1. 1822.1 مليون دولار، وفي عام 2016 أنخفضت أسعار الفائدة أكثر ووصلت إلى 4.3% وارتفع صافي الاستثمار المباشر محققاً رقم قياسياً إلى 6215.5 مليون دولار.
5. كذلك الحال عندما ننظر إلى تحليل أثر ارتفاع سعر السياسة على حسابات صافي الدخل وصافي التحويلات وكذلك صافي الخدمات.
6. ترتب على إرتفاع قيمة الدينار العراقي، خفض القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، وزيادة الواردات؛ نتيجة لانخفاض أسعارها مقابل أسعار مثيلتها المحلية، مما أدى إلى إختلال في الميزان التجاري ومن ثم الميزان الجاري. ولكن ما حدث أنه قد تمت بالفعل إنخفاض الصادرات غير النفطية من 0.6% من جملة الصادرات في عام 2004 إلى 0.2% في عام 2016، ولم تتأثر الصادرات النفطية نظراً لإرتباطها بالمتغيرات العالمية وليس محلية.
7. ممكن الجزم أن أدوات السياسة النقدية غير المباشر؛ قد تم إستخدامها بشكل محدوداً؛ نظراً لأحادية البيئة الإنتاجية المتمثلة في تصدير النفط الخام، كذلك لعدم توافر مستلزمات تفعيل هذه آليات المتمثلة أيضاً في البيئة الواعية الاقتصادية السياسية السليمة.
8. يعبر الاختلال الدائم لميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل الناتج القومي أو الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار، أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل الموارد المتاحة.
9. يحدث التضخم تدهوراً في قيمة الصادرات من ناحية وزيادة الواردات من ناحية أخرى، وهروب رؤوس الأموال الوطنية مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطاً أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد، فإذا لجئت الدولة على سبيل المثال إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فسيؤدي الى تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، بدلاً من توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية.

#### التوصيات:

1. معالجة الاختلال الذي يعاني منه اقتصاد العراق من خلال تظافر كافة الجهود السياسية الاقتصادية الكلية بوضع خطة شاملة تهدف إلى رفع قيمة العملة العراقية من خلال الانتاج والتصدير لمنتجات العراق وعدم الاعتماد على المواد النفطية فقط، وتشمل الخطة كل المستويات الحكومية والخاصة .
2. اتخاذ المزيد من الاصلاحات المالية بما يتناسب مع الوضع الراهن للعراق وتطوير اسواق الاسهم المحلية ، وبناء نظام مصرفي متطور يساهم في تطوير اسواق النقد المحلية من خلال تعزيز المنافسة بين المصارف التجارية.

3. . الاستفادة من التجارب العالمية في حل مشكلاتها الاقتصادية وزيادة معدل الإيرادات من العملة الصعبة .

4. . استفادة الحكومة العراقية من التجارب الدولية والإقليمية مع الاستفادة من الخبراء في تبني سياسات نقدية تدعم الموازنة العامة للدولة.

#### المصادر:

1. أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
2. أحمد شعبان محمد علي ، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الاسلامي ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية .، 2013
3. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 163.
4. أديب على محمد علي ، أثر السياسات النقدية على أداء الصادرات الافريقية ، دراسة تطبيقية منذ عام 1980، رسالة دكتوراه . معهد البحوث والدراسات الافريقية ، قسم الاقتصاد، القاهرة 2014
5. بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسعير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ،
6. حسين كامل فهمي ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة ، 2006
7. حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي الاسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
8. خبابة عبدالله : الاقتصاد المصرفي - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، مؤسسة شباب الجامعة 2008، مصر .
9. زاهر عبدالرحيم عاطف : إدارة العمليات النقدية والمالية في النظرية والتطبيق، دار الراية، الأردن، 2009.
10. صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية ( الفهم والأدوات والاهداف ) دار الفجر للنشر ، مصر 2005
11. صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد: أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية- التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة-، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011.

12. عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ( دراسة تحليلية تقييمية ) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
13. فرنسيس جيرونيلام ترجمة محمد غريز ومحمد سعيد القافري: الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية، ليبيا، 1991.
14. محمد العربي ساكر محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع 2006
15. محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
16. محمد صالح أحمد الجلال،، 2006، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت
17. محمود عدنان مكية ، الفائدة موقعها بين التشريع والشرعية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية - دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2002،
18. مشهور هذلول: العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 85- 2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية، تخصص مصارف، الأردن، غير منشورة، 2004.
19. Anthony Ilegbinosa Imoisi<sup>1</sup> , Lekan Moses Olatunji<sup>2</sup> & Bosco Itoro Ekpenyong ”, Monetary Policy and Its Implications for Balance of Payments Stability in Nigeria: 1980-2010” International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 3; 2013 ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728
20. Bernard Bernier: **Initiation à la macroéconomie**, Dunod, Paris, 1995, p 434.
21. Udegbinam, R. I. (2003). Monetary and Financial Policy. In Iyoha, M. A. & C. O. Itsede (Eds.), Nigerian Economy: Structure Growth and Development. Mindex Publishing Benin City
22. Machlup, Fritz (1980), International Monetary Economics, George Allen and Unwin.

الانترنت :

www.alhewar.org. 21/4/2014

الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية، دائرة الموازنات ، موازنة السنوات 2016-2003

[WWW.mof.gov.iq](http://WWW.mof.gov.iq)